



الجزائر بعد بوتفليقة: تنامي الاحتجاجات وعلامات على القمع

إحاطة حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 68
الجزائر/بروكسل، 26 نيسان/أبريل 2019. ترجمة من الإنكليزية

ما الجديد؟ في 2 نيسان/أبريل، استقال عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس الجزائري الهرم والمريض بضغط من الجيش. وأتى هذه التحرك نتيجة خمسة أسابيع من الاحتجاجات في الشوارع ضد احتمال ترشح بوتفليقة لفترة رئاسية خامسة غير مسبوق في الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في أواسط نيسان/أبريل.

ما أهمية ذلك؟ تنبئ نهاية حكم بوتفليقة الذي دام 20 عاماً بحلول فترة من انعدام اليقين. ما يزال النظام حتى الآن في مكانه، بل إنه صعد من عملياته القمعية لإقناع المتظاهرين بالقبول بعملية انتقالية يقودها النظام والعودة إلى منازلهم. إلا أن المتظاهرين لا يتقنون بوعود القيادة المؤقتة وبطالون بالمزيد من التغييرات الجوهرية.

ما الذي ينبغي فعله؟ ينبغي على النظام والمتظاهرين الالتزام باللاعنف وإطلاق حوار يهدف إلى وضع خارطة طريق لعملية انتقالية ينبغي أن تكون حصيبتها مقبولة على نطاق واسع لدى المتظاهرين، وقادة النظام والمجتمع بشكل عام، خشية تصاعد قمع الشرطة وتحول مظاهرات الشارع إلى الفوضى والعنف.

I. لمحة عامة

استغرق الأمر خمسة أسابيع من المظاهرات في الشوارع لوضع حد لحكم عبد العزيز بوتفليقة، وإحباط محاولته لأن يكون رئيساً لفترة خامسة. لكن الآن وبعد ثلاثة أسابيع، فإن مازقاً يلوح في الأفق حيث لا يتفق المتظاهرون وقوات الأمن على إيقاع ومحتوى الانتقال السياسي. وما تزال شخصيات محورية في النظام يرفضها الشارع موجودة في السلطة، ما يدفع المتظاهرين إلى الدعوة إلى القطع مع الماضي، أي رحيل جميع شخصيات حقبة بوتفليقة ووضع دستور جديد. رداً على ذلك، حظرت السلطات جميع المظاهرات، باستثناء تلك التي تقام أيام الجمعة، وباتت تفرض نفسها من جديد. إلا أن ذلك لم يؤد سوى إلى تنامي الاحتجاجات. ولذلك ينبغي على القيادة الجزائرية أن تبتعث بإشارات واضحة بأن تغييراً حقيقياً يحدث فعلاً، وذلك بإقالة حكام الولايات، وحل البرلمان وتأجيل الانتخابات الرئاسية. الأهم من كل هذا، ينبغي أن تشرع فوراً بحوار مع قادة المجتمع المدني المقبولين لدى المتظاهرين للتوصل إلى اتفاق حول الخطوط العامة لانتقال سياسي يعيد الثقة ويمنع نشوء حلقة من العنف الذي لا يمكن السيطرة عليه. ينبغي أن يأتي التغيير في الجزائر من الداخل، وليس من الخارج، حيث أن أي تدخل خارجي الآن يخاطر بتقويض شرعية الانتقال الجاري حالياً.

II. تحوّل قمعي

في 2 نيسان/أبريل، تمكن أحمد قايد صالح، رئيس أركان الجيش ونائب وزير الدفاع، من تأمين استقالة بوتفليقة بسبب عدم قدرة الأخير على القيام بواجباته كرئيس للبلاد، طبقاً للمادة 102 من الدستور. أعلن المتظاهرون الانتصار، لكن سرعان ما أدركوا أن التغيير كان شكلياً.¹ ذهب بوتفليقة لكن النظام (السلطة) بقي من خلال أشخاص مثل عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة (الغرفة العليا في البرلمان الجزائري)، والذي بات الآن رئيساً مؤقتاً؛ ونور الدين بدوي، رئيس الوزراء الجديد الذي عُين عندما سقطت الحكومة في أواسط آذار/مارس، ووزير الداخلية السابق؛ والطبيب بلعيز، رئيس المجلس الدستوري (الذي استقال لاحقاً في 16 نيسان/أبريل)، وهو وزير داخلية سابق، وقايد صالح نفسه، مهندس العملية الانتقالية الذي يتبوأ الآن قمة هرم السلطة بشكل لا غموض فيه.

من منظور المتظاهرين، فإن استبدال بوتفليقة بصالح، الذي أعلن مباشرة إجراء انتخابات رئاسية في 4 تموز/يوليو، هو بمثابة إهانة أخرى. فقد كان التحرك مخالفاً للدستور، الذي ينص على إجراء الانتخابات خلال 90 يوماً من رحيل الرئيس الموجود في منصبه، لكن المتظاهرين الذين سيطروا على الشوارع منذ 22 شباط/فبراير، اعتبروا ذلك مناورة من النظام لتفكيك حراكهم وتجاهل مطالبهم بإجراء تغيير كلي للنظام.² بدلاً من أن يؤدي إجبار بوتفليقة على الرحيل إلى إنهاء الانتفاضة، فإنه شجع الناس على التأكيد على هدفهم النهائي.

رداً على ذلك، حظرت السلطات جميع المظاهرات باستثناء تلك التي تخرج أيام الجمعة.³ وخلال الأسبوع الممتد من 8 إلى 11 نيسان/أبريل خرجت الشرطة عن سلوكها المعتاد لتقمع جميع المظاهرات في العاصمة، خصوصاً تلك التي يقودها الطلاب. وتصرفت بشكل أكثر صرامة مما فعلت خلال الأسابيع السابقة، مستخدمة مدافع المياه، وعبوات الغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطي، وللمرة الأولى القنابل الصوتية، بالإضافة إلى اعتقال بعض قادة الاحتجاجات.⁴ لكن المتظاهرين تمكنوا من استعادة السيطرة على ساحة البريد المركزي، مكان تجمعهم الرمزي في العاصمة، التي كانوا قد خسروها لصالح الشرطة.

استعداداً للمظاهرة الأسبوعية الثامنة يوم الجمعة 12 نيسان/أبريل، أرسلت الشرطة تعزيزات إلى الجزائر العاصمة، بينما انتشرت وحدات الدرك الوطني في محيط العاصمة، خصوصاً عند نقاط الدخول إليها، لمنع المحتجين من المدن المحيطة، مثل بجاية، والبويرة، وتيزي وزو، والبلدية، وتيبازة، من الانضمام إلى أبناء وطنهم.⁵ في ذلك اليوم نفسه، خرجت مظاهرات كبيرة جداً في 26 ولاية من ولايات الجزائر الثماني والأربعين، بما في ذلك الجزائر العاصمة حيث خرج مئات آلاف الناس إلى الشوارع.⁶ رغم الإجراءات القمعية المضادة، لم يظهر المحتجون أي علامة على الاستسلام. على العكس، فقد تكرر النمط نفسه بعد أسبوع، يوم الجمعة 19 نيسان/أبريل.

كان 12 نيسان/أبريل، المرة الأولى منذ بداية المظاهرات في 22 شباط/فبراير التي عبر فيها المتظاهرون صراحة عن عداوتهم للجيش، وهتفوا بشعارات مثل "قايد صالح، ارحل" و "قلنا يرحلوا جميعاً، يعني يرحلوا جميعاً" - في إشارة إلى عائلة بوتفليقة والمحيطين بها.⁷ من وجهة نظر المتظاهرين، فإن حقيقة أن قايد صالح يفرض إيقاع ومحتوى الانتقال يعد خيانة لقضيتهم.⁸ وقد غذى القائد العسكري هذا التصور عمداً؛ ففي بيان أصدره في 10 نيسان/أبريل، على سبيل المثال، قال إن "أطرافاً خارجية" قد اخترقت الحركة الاحتجاجية - وهو بيان رأى المتظاهرون بأنه مصمم لتقويض مصداقية المعارضة. كما وصف صالح مطالبة المتظاهرين

¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع متظاهرين، وأعضاء في منظمات مجتمع مدني، الجزائر العاصمة، 5 نيسان/أبريل 2019.

² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع متظاهرين، وأعضاء في منظمات مجتمع مدني، الجزائر العاصمة، 12 نيسان/أبريل 2019.

³ لم تصدر السلطات بياناً رسمياً، لكن أفراداً في قوات الأمن قالوا إنهم كانوا قد تلقوا تعليمات بهذا المعنى. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عناصر في الشرطة، الجزائر العاصمة، 10 نيسان/أبريل 2019.

⁴ ملاحظات لمجموعة الأزمات، الجزائر العاصمة، 10-12 نيسان/أبريل 2019.

⁵ المرجع السابق.

⁶ ملاحظات لمجموعة الأزمات، الجزائر العاصمة، 12 نيسان/أبريل 2019.

⁷ ملاحظات لمجموعة الأزمات، الجزائر العاصمة، 12 نيسان/أبريل 2019.

⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع متظاهرين وأعضاء في منظمات المجتمع المدني، الجزائر العاصمة، 10-12 نيسان/أبريل 2019.

بالقطيعة التامة مع النظام بأنها "غير واقعية" وأصر على الاحترام الصارم للقواعد الدستورية.⁹ حتى تلك اللحظة، كان كثيرون ينظرون إلى صالح على أنه داعم لقضيتهم، خصوصاً بعد الخطاب الذي ألقاه في 26 آذار/مارس والذي قال فيه إن على بوتفليقة أن يستقيل.¹⁰

III. نقطة اللاعودة؟

حتى الآن، يفتقر المتظاهرون إلى وجود تنظيم واضح أو قيادة تجمعهم. لم تبرز أية شخصيات سياسية تتحدث نيابة عن المتظاهرين، الأصوات الوحيدة التي تحدثت كانت أصوات مواطنين عاديين. لقد حلت النقابات المهنية المستقلة، وجمعيات حقوق الإنسان والمجموعات الشبابية – وجميعها قادرة على الخروج بمظاهرات بمفردها – محل أحزاب المعارضة السياسية، الذي كان بعضها أحياناً جزءاً من الحكومة، وغدت العنوان السياسي للمعارضة الجزائرية. المتظاهرون يربطون هذه الأحزاب بالسلطة. إنهم يطالبون بانتقال السلطة إلى جيل جديد – ووجوه جديدة لم تكن في الماضي جزءاً من النظام أو قريبة منه.¹¹

إن الافتقار إلى قيادة معروفة ومحددة بين المتظاهرين يسمح بإقامة مظاهرات جماهيرية حاشدة لكنه لا يصوغ مجموعة واضحة من المطالب التي تحظى بدعم واسع. تحاول الأحزاب السياسية استغلال هذا الضعف للعودة إلى الساحة، وقد تمسكوا بقضية الانتخابات على نحو خاص. في 1-6 نيسان/أبريل، أصدرت عدة أحزاب معارضة، من يساري الوسط إلى الإسلاميين – التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحرمة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية – بياناً مشتركاً يدعو إلى مقاطعة الانتخابات طالما لم تجر السلطات إصلاحات ملموسة، بما في ذلك تأسيس هيئة مستقلة للانتخابات لضمان النزاهة في عد الأصوات.¹² في 18 نيسان/أبريل اجتمعت بعض شخصيات الأحزاب السياسية مع الرئيس المؤقت، بن صالح، الذي دعاهم إلى المشاركة في حوار وطني يهدف إلى تأسيس هيئة مستقلة للتحضير للانتخابات الرئاسية في 4 تموز/يوليو.¹³ إلا أن المتظاهرين، المدعومين من منظمات المجتمع المدني، يخشون أن يكون هذا الحوار خدعة – وأن الحكومة ستجري هذا الحوار حصرياً مع الأحزاب والجمعيات التي كانت قد استمالتها واستوعبتها منذ وقت طويل.¹⁴ كانت المظاهرات في 12 و19 نيسان/أبريل بالنسبة للجزائريين طريقة للتعبير عن معارضتهم لأي مبادرة تصدر عن بن صالح والشخصيات الأخرى في النظام. ورغم أن النظام لجأ إلى إجراءات أكثر قمعية وتصلب في خطابه (بالادعاء بوجود تدخل خارجي في المظاهرات وتحذير المتظاهرين من عدم عرقلة التوصل إلى وضع حد للأزمة)،¹⁵ حتى الآن يبدو أن هذا الموقف المتشدد يحدث أثراً عكسياً، فهو يقنع المتظاهرين فقط بالاستمرار في معركتهم.¹⁶ عدد من منظمات المجتمع المدني والشخصيات السياسية، بما

⁹ "Transition : Gaid Salah accuse 'des parties étrangères' de chercher à imposer leur solution",

Tout sur l'Algérie, 10 April 2019.

¹⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع متظاهرين، الجزائر العاصمة، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2019. Gaid Salah annonce l'application de l'article 102 de la Constitution", *HuffPost Algérie*, 26 March 2019.

¹¹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع متظاهرين، الجزائر العاصمة، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2019.

¹² مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء سياسيين، الجزائر العاصمة، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2019. "Les partis de l'opposition ne participeront pas à la présidentielle du 4 juillet", *Algérie Presse Service*, 16 April 2019.

¹³ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، الجزائر العاصمة، وعبر الهاتف في مناطق أخرى من البلاد، 19 نيسان/أبريل 2019. اجتمع بن صالح بثلاث شخصيات سياسية في 18 نيسان/أبريل: عبد العزيز زيارى، الرئيس السابق للمجلس الشعبي الوطني؛ وعبد العزيز بلعيد، رئيس جبهة المستقبل؛ وميلود إبراهيمي، محامي. دعا بن صالح لاحقاً إلى عقد اجتماع مع الأحزاب السياسية في 2 نيسان/أبريل، لكن هذه الأحزاب رفضت الدعوة. "Elections : rencontre sur les mécanismes de création d'une instance indépendante", *Algérie Presse Service*, 23 April 2019.

¹⁴ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء سياسيين ونشطاء في المجتمع المدني، الجزائر العاصمة، نيسان/أبريل 2019.

¹⁵ "Gaid Salah : les tentatives ciblant la stabilité de l'Algérie ont échoué et vont encore échouer", *Algérie Presse Service*, 18 April 2019.

¹⁶ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع متظاهرين ومع شخصيات سياسية مستقلة، ونشطاء في المجتمع المدني، الجزائر العاصمة، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2019.

في ذلك العديد من اليساريين السابقين الذين استقالوا من الأحزاب خلال محاولات النظام استمالتهم قبل عقد من الزمن. عبروا عن سخطهم من خشونة التكتيكات التي تتبعها الشرطة.¹⁷

لقد تنامت الحركة الاحتجاجية، مع انضمام قوى أخرى إليها، مثل جنرالات الجيش الذين كانوا قد أحيوا إلى التقاعد المبكر في السنوات الأخيرة؛ والقادة الأمنيين وضباط الأمن الذين أحبطهم تفكيك دائرة الاستعلام والأمن في العام 2015، ورجال الأعمال الذين منعوا من مضاعفة أرباحهم من قبل عائلة بوتفليقة.¹⁸ كثيرون قرروا رمي ثقلهم خلف الحملة الاحتجاجية، سواء صراحة أو من خلف الكواليس، وياتوا الآن يشجعونها على التوسع إلى قطاعات أخرى، بما في ذلك الجهاز القضائي والحركة العمالية، لفرض ضغوط أوسع على النظام وتحقيق تحول سياسي أكثر جذرية.¹⁹

كما تخرج مظاهرات أيضاً في منطقة القبائل (التي تتحدث اللغة البربرية)، لكن المطالب التي طرحت هناك لا تختلف عن تلك التي طرحت في المدن الأخرى.²⁰ إنها المرة الأولى منذ الاستقلال في العام 1962 التي تشهد فيها البلاد مثل هذا التوحد بالمطالبة بتغيير النظام. هتف المتظاهرون بشعار: "لا بربر، لا عرب، لا إثنية، لا دين. كلنا جزائريون!!".²¹ وأشبعت وسائل التواصل الاجتماعي بدعوات لإضراب عام بهدف شل المراكز الاقتصادية في البلاد، ما سيلحق الضرر بالمصالح الحيوية لقادة الحكومة، وقادة الجيش ورجال الأعمال المرتبطين على نحو وثيق بالسلطة.

وتنامت الحركة بما يبدو أنها طريقة عشوائية، حيث اتبعت كل منطقة وسائلها وطرحت مطالبها الخاصة. في 12 نيسان/أبريل، انضم اثنا عشر اتحاداً مستقلاً إلى المظاهرات. وفي اليوم التالي، دعت المجموعات العاملة في الجامعات، والصحفيون والنشطاء الآخرون السكان لتشكيل لجان مواطنين للعمل على تحقيق انتقال ديمقراطي.²² وأعلنت جمعية للقضاة أنها ستقاطع الإشراف على الانتخابات الرئاسية القادمة.²³ وعلى نحو مماثل، في 16 نيسان/أبريل، أعلن 130 رئيس بلدية في المنطقة الشمالية (من أصل 1,500 في سائر أنحاء البلاد)، ممن ينتمون إلى حزب المعارضة التاريخي جبهة القوى الاشتراكية، وأغلبيته من القبائل، أعلنوا رفضهم المساعدة في تنظيم الانتخابات الرئاسية في 4 تموز/يوليو في بلدياتهم.²⁴ في 17 نيسان/أبريل، تظاهر المحامون في مدن مختلفة، ودعوا إلى "استقلال القضاء" و "احترام سيادة الشعب".²⁵ في 14 نيسان/أبريل، أضرب عمال قطاع النفط والغاز دعماً للحراك، خصوصاً في حاسي مسعود (قلب صناعة الوقود الأحفوري في البلاد) وفي حاسي الرمل في منطقة الأغواط.²⁶

هذه التطورات مجتمعة تلهم الجزائريين العاديين بالتحدث عن أن تحركهم وصل إلى نقطة اللاعودة. ويشير إيقاع الأحداث إلى أنهم لن يتوقفوا عن التظاهر، حتى لو ازداد القمع، إلى أن تعطي السلطات إشارات واضحة على استعدادها لإجراء قطيعة مع الماضي – وحتى لو ظل من غير الواضح ما سيقترن بالتحديد على هذه القطيعة.²⁷

¹⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء سياسيين ونشطاء في المجتمع المدني، الجزائر، 12-13 نيسان/أبريل 2019.

¹⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مدراء تنفيذيين كبار، وضباط جيش متقاعدين، وصحفيين استقصائيين، ونشطاء في المجتمع المدني، ورجال أعمال جزائريين، باريس، الجزائر العاصمة، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2019.

¹⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مدراء تنفيذيين كبار، وضباط جيش متقاعدين، وصحفيين استقصائيين ونشطاء مجتمع مدني، باريس، الجزائر العاصمة، آذار/مارس – نيسان/أبريل 2019.

²⁰ في 12 نيسان/أبريل، اندلعت الإضرابات في سائر أنحاء البلاد، خصوصاً في بجاية (منطقة القبائل)، حيث توقف عمال الخدمة البلدية عن العمل قبل أسابيع، بما في ذلك في ميناء بجاية.

²¹ ملاحظات لمجموعة الأزمات، الجزائر العاصمة، 12 نيسان/أبريل 2019.

²² "Des universitaires appellent les Algériens à former des comités citoyens", *HuffPost Algérie*, 13 April 2019.

²³ "Le Club des magistrats refuse de superviser les élections présidentielles du 4 juillet", *Tout sur l'Algérie*, 13 April 2019.

²⁴ مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع عضو في مجلس بجاية البلدي، تونس، نيسان/أبريل 2019، *El Watan*, 16 April 2019.

²⁵ "Les robes noires manifestent à travers le pays pour l'indépendance de la justice", *Algérie Service Presse*, 17 April 2019.

²⁶ "Direct : 8e vendredi de manifestations populaires. Le peuple maintient la pression", *op. cit.*

²⁷ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع متظاهرين، ونشطاء في المجتمع المدني، الجزائر العاصمة، 12-13 نيسان/أبريل 2019.

IV. ما الخطوة التالية؟

في غياب علامات واضحة على أن النظام يقوم بتفكيك جهازه، من المرجح أن تستمر الحلقة الخطيرة من العمل الشعبي الذي سيثير ردوداً قمعية تؤدي بدورها إلى مظاهرات أكبر. لقد ظلت مطالب المتظاهرين غير متجانسة، لكن يبدو أن لها أهدافاً بعيدة، أو يمكن لهذه المطالب أن تتصاعد بسهولة لتصل إلى المطالبة بالرحيل الكامل لجميع شخصيات النظام. في بيان نشر في 18 آذار/مارس، حددت 22 منظمة مجتمع مدني خطوات رئيسية للانتقال، بما في ذلك رحيل الرئيس المؤقت؛ وتأسيس هيئة عليا للانتقال، تتكون من شخصيات تتمتع بسلطة أخلاقية" ومقبولة على نطاق واسع من السكان؛ وتشكيل حكومة انتقالية، تنظم حواراً يجمع سائر قطاعات المجتمع وممثلين عن الحركة الاحتجاجية، وانتخاب جمعية تأسيسية؛ ووضع دستور جديد؛ والعودة لاحقاً إلى الحكم الدستوري.²⁸

في حين أن المنظمات التي قدمت هذه المطالب غير ملطخة بوصمة الارتباط بالنظام، يبدو أيضاً أنها تمثل الطبقة الوسطى الحضرية المتعلمة. تتفاوت المطالب من قبل القطاعات الأخرى في المجتمع حسب المنطقة والمجموعة التي تقدمها. ذكر البعض الحاجة إلى إشارات معينة من السلطة تشير إلى اعتزامها تغيير نفسها. وتشمل هذه العلامات إقالة حكام الولايات، وتأجيل الانتخابات الرئاسية، وحل البرلمان وتشكيل حكومة وحدة وطنية.²⁹ يذكر أن بعض منظمات المجتمع المدني والنقابات تضع مقترحاً لتشكيل حكومة وحدة وطنية مستقبلية.³⁰ لكن ليس هناك شعور بالتنسيق أو بإجماع أوسع يتجاوز الرغبة التي يعبر عنها بغموض بإحداث قطيعة مع الماضي. لقد استغل النظام غياب قيادة موحدة للحركة الاحتجاجية بالسعي لاستعادتها وتقسيمها، وتحت عباءة حملة محاربة الفساد كان هناك تسوية الحسابات الداخلية. في نيسان/أبريل، اعتقلت قوات الأمن علي حداد، الرئيس السابق لمنتدى رؤساء المؤسسات والأخوة كونياف المليارديرات الأربعة كجزء من حملة ظاهرية لمحاربة الفساد. رجال الأعمال الخمسة كانوا جميعاً من دعوات النظام، رغم أنهم ليسوا جميعاً حلفاء لقايد صالح.³¹ تهم الفساد التي يواجهونها متطابقة مع تلك التي وجهت في الماضي لأشخاص في الجيش فيما فسره كثيرون حينذاك على أنه تسوية للحسابات، وطبقاً لمسؤول رفيع سابق: "لم تفعل شيئاً لتغيير النظام".³² وكخطوة أخرى في وقت لاحق من الشهر، اعتقلت السلطات يسعد ربراب، الملياردير الذي يعتبر أغنى شخص في الجزائر، في مثال صارخ على مطاردة الدولة لرجال الأعمال الذين طالما دعموا خصوم بوتفليقة.³³ بدلاً من قيام النظام بتطمين المتظاهرين بأنه مستعد لمحاربة آفة الفساد، سواء كان مرتكبوه من أنصار بوتفليقة أو خصومه، فإن كثيرون يعتقدون أنه يحاول استخدام قناع حملة محاربة الفساد لاستعادة قوته، والانخراط في عملية تطهير داخلية من نوع ما في الوقت الذي لا يفعل فيه شيئاً لاجتثاث الفساد داخل النظام نفسه.³⁴

إذا فشلت مناورة النظام، أي إذا استمر الناس في التظاهر في الشوارع بالدعوة إلى تغيير كامل للنظام، فإنه قد يلجأ إلى تصعيد الإجراءات القمعية كي يردع عن المشاركة أي شخص من غير النشطاء المتمرسين ومن ثم يقمع المستمرين في الاحتجاج بشدة. لكن في المناخ الراهن، فإن حتى مثل تلك الإجراءات الردعية قد تفشل في وضع حد للمظاهرات الجماهيرية.

وفي وجه المخاطرة بحدوث مواجهة دموية تزعزع الاستقرار فإن أفضل سبيل للتقدم إلى الأمام ينبغي أن يحتوي على العناصر الثلاثة التالية: التزام متبادل بعدم استخدام العنف؛ وحوار واسع بين النظام والمواطنين يشمل الشرائح الرئيسية في المجتمع؛ ومن خلال هذا النقاش، محاولة العمل على تلبية المطالب الرئيسية للمتظاهرين في التغيير كما وصفنا أعلاه، لكن مع ضمانات للنظام بأنه لن يُستهدف في عمليات انتقامية، وبحيث لا يدفع إلى زاوية.

²⁸ "La société algérienne propose sa feuille de route pour l'instauration de la nouvelle république", Ligue algérienne des droits de l'homme, 18 March 2019.

²⁹ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء سياسيين ونشطاء في المجتمع المدني، الجزائر العاصمة، باريس، آذار/مارس - نيسان/أبريل 2019.

³⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء حقوق إنسان، وقادة تجمع الشباب الجزائري (منظمة مجتمع مدني)، الجزائر، 12 نيسان/أبريل 2019.

³¹ انظر "Algérie : le simulacre de justice de Gaïd Salah", *Mondafrique*, 24 April 2019.

³² مقابلة هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مدير تنفيذي كبير سابق، تونس العاصمة، 23 نيسان/أبريل 2019.

³³ وكالة الصحافة الفرنسية، 23 نيسان/أبريل 2019. للمزيد انظر تقرير مجموعة الأزمات وشمال أفريقيا رقم 192، كسر الشلل الاقتصادي في الجزائر، 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

³⁴ مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع نشطاء في المجتمع المدني، تونس العاصمة، 23 نيسان/أبريل 2019.

V. الخلاصة

تقف الجزائر في حربة ما بعد بوتفليقة على مفترق طرق. يمكنها أن تمضي على طريق إجراء إصلاحات جوهرية واتخاذ خطوات أولية لتغيير النظام. بدلاً من ذلك، قد يلجأ النظام إلى نزعاته الاستبدادية والقمعية المعتادة. هذا المسار الأخير قد ينتهي في المحصلة أيضاً بانتهيار النظام، لكن بكلفة بشرية أعلى بكثير.

سيكون الخيار الأكثر أماناً وعقلانية هو الشروع في حوار مفتوح بين النظام وقادة الحركة الاحتجاجية حول شروط عملية انتقالية مقبولة على نطاق واسع تعكس الهواجس الأكثر إلحاحاً للمتظاهرين وفي الوقت نفسه تطمئن النظام بأن الحصيلة لن تؤدي إلى حلقة من الأعمال الانتقامية. ستكون صياغة مثل تلك العملية الانتقالية بدقة تمرير خيط في ثقب إبرة، لكن طالما بدأت الجزائر رحلتها في حربة ما بعد بوتفليقة، لا يبدو أن هناك بديل أفضل.

الجزائر العاصمة/بروكسل، 26 نيسان/أبريل 2019



International Crisis Group

Headquarters

Avenue Louise 149, 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38. Fax: +32 2 502 50 38

brussels@crisisgroup.org

New York Office

newyork@crisisgroup.org

Washington Office

washington@crisisgroup.org

London Office

london@crisisgroup.org

Regional Offices and Field Representation

Crisis Group also operates out of over 25 locations in Africa, Asia, Europe, the Middle East and Latin America.

See www.crisisgroup.org

PREVENTING WAR. SHAPING PEACE.